AL KUT JOURNAL OF ECONOMIC AND ADMINISTRATIVE SCIENCES
Publisher: College of Economics and Management - Wasit University

دور استراتيجية العناقيد الصناعية في تحقيق التنمية الاقتصادية في مصر

–صناعة الأثاث دراسة حالة–

The Role of the Industrial Cluster Strategy in Achieving Economic Development in Egypt: Furniture Industry Case Study

علي محمد كريم[1] **أ.م .د: فاطمة مصحب لفتة[2]**

Ali Muhammad Karim **Dr: Fatima Mosaheb Lafta**

Alimohammadkareem1956@gmail.com fmishib@uowasit.edu.com

كلية الإدارة والاقتصاد/ جامعة واسط

المستخلص

تمثل العناقيد الصناعية مكاناً مهمّاً في الاقتصاد الوطني للدول المتقدمة وكذلك الدول النامية التي تسعى إلى الارتقاء في اقتصادياتها إلى مستويات متقدمة، و تُعدّ العناقيد الصناعية جزء من استراتيجية التنمية الصناعية للعديد من اقتصاديات دول العالم، وأداة رئيسة لتنمية المشروعات الصناعية المتوسّطة والصغيرة، ويمثل العنقود الصناعي السلسلة الكاملة للقيمة المضافة، إذْ يتكون من مجموعة من الهيئات والمؤسّسات تتشابك، وتندمج في علاقات خلفية وأمامية قوية داخل مشروعات العنقود الصناعي الذي تَمّ تكونه. وانطلق البحث من فرضية أساسها بأن العناقيد الصناعية تُعدّ من أبرز أنواع البيئات المشجعة لتنمية الصناعات المتوسّطة والصغيرة، لما تحققه من وفورات الحجم للمدخلات وتحقيق الحجم الأمثل لاستعمال الطاقات الإنتاجية. أمّا هدف البحث فيتمحور حول إبراز مفهوم العناقيد الصناعية وأهميتها وخصائصها، وتحليل واقع العناقيد الصناعية في مصر. وقد استنتج البحث أن العناقيد الصناعية شكلٌ ناجحٌ للعلاقات التشابكية بين المشروعات المختلفة، ويعتمد نجاحها على وجود ترابط قوي. وقد يوصي بضرورة دعم الدولة لتطوير العناقيد الصناعية لما يمكن أن تحققه هذه العناقيد من أثر على الأداء الاقتصادي للدولة من خلال توفير بنية تحتية داعمة لنموّ العناقيدْ الصناعية.

الكلمات المفتاحية: العناقيد الصناعية، التنمية الاقتصادية، المشاريع الصناعية، المشروعات الصغيرة.

Abstract

Industrial clusters represent an important place in the national economy of developed countries as well as developing countries that seek to advance their economies to advanced levels. Industrial clusters are part of the industrial development strategy of many economies of the world, and a major tool for the development of medium and small industrial projects. It consists of a group of bodies and institutions that intertwine and merge into strong back and forth relationships within the industrial cluster projects that have been formed. The research proceeded from the premise that industrial clusters are among the most prominent types of environments that encourage the development of medium and small industries, due to the economies of scale they achieve for inputs and achieving the optimal size for the use of productive capacities. The aim of the research revolves around highlighting the concept of industrial clusters, their importance and characteristics, and analyzing the reality of industrial clusters in Egypt. The research concluded that industrial clusters are a successful form of networking relationships between different projects, and their success depends on a strong interdependence. He may recommend that the state support the development of industrial clusters because of the impact that these clusters can achieve on the economic performance of the state by providing an infrastructure that supports the growth of industrial clusters.

Keywords: industrial clusters, economic development, industrial projects, Small Projects.

المقدِّمة

تُعدّ العناقيد الصناعية جزء من استراتيجية التنمية الصناعية للعديد من اقتصاديات دول العالم، وأداة رئيسة لتنمية المشروعات الصناعية المتوسّطة والصغيرة، ويمثل العنقود الصناعي السلسلة الكاملة للقيمة المضافة، إذْ يتكون من مجموعة من الهيئات والمؤسّسات تتشابك، وتندمج في علاقات خلفية وأمامية قوية داخل مشروعات العنقود الصناعي الذي تَمّ تكوينه، وتتكامل كذلك مع المشروعات الداعمة والمرتبطة به مما يخلق وسطاً متنافساً تعمل فيه وتسعى من خلاله إلى تعظيم الإنتاجية، وتحسين جودة ما تقدمه من منتجات، وأمّا الحث على توجه الاقتصاد المصري نحو تبني استراتيجية العناقيد الصناعية لما تملكه هذه الاستراتيجية من مقومات لاسيما تحسين الإنتاجية والقدرة التنافسية للمشاريع المتوسّطة والصغيرة، وتقليل تعرضها للتقلبات الاقتصادية، التي يمكن أن توفرها هذه العناقيد، وأن صناعة الأثاث المصري في معظمه مؤسسات صغيرة ومتوسطة، فضلاً عن ذلك، تسهيل عملية الترابط ما بين المشاريع المختلفة، ووفقاً لذلك أصبح تبني هذه الاستراتيجية من الحلول التي يمكن الأخذ بها ومنه ضرورة العمل على تطويرها.

أهمّية البحث: تكمن أهمّية البحث في أهمّية العناقيد الصناعية بوصفها استراتيجية يتَمّ تبنيها من قبل الاقتصاديات المتقدمة والاقتصاديات النامية، ولمّا كانت الركيزة الأساسية لهذا القطاع هي المشروعات المتوسّطة والصغيرة، والتي

تعاني في الأغلب من المشاكل والإهمال فإنّ استراتيجية العناقيد الصناعية تعمل على توسيع نطاق هذه المشروعات التي تُعدّ ركيزة التنمية الاقتصادية في الوقت الحاضر.

مشكلة البحث: إن تبني فكرة استراتيجية العناقيد الصناعية بوصفها أحسن أداة لتعزيز القدرات الإنتاجية للمشاريع المتوسّطة والصغيرة، تكمن مشكلتها في الإجابة على التساؤل الاتي:

ما هي العناقيد الصناعية وما هي آلية عملها؟

فرضية البحث: تُعدّ العناقيد الصناعية من أبرز أنواع البيئات المشجعة لدعم الصناعات المتوسّطة والصغيرة وتنميتها ، لما تحققه من وفورات الحجم للمدخلات وتحقيق الحجم الأمثل لاستعمال الطاقات الإنتاجية، وتحقيق التعاون الذي يؤدي إلى زيادة التخصص وتقسيم العمل وتبادل الأفكار والمعلومات وتحسين كفاءة الإنتاج.

هدف البحث: يسعى البحث إلى تحقيق الأهداف الآتية :

1- التعرف على مفهوم العناقيد الصناعية وأهميتها وخصائصها.
2- تحليل تجارب العناقيد الصناعية في مصر (صناعة الأثاث في مدينة دمياط)

منهجية البحث: تَمّ استعمال المنهج الوصفي للتعرف على الإطار المفاهيمي للعناقيد الصناعية. فضلاً عن تحليل واقع القطاع الصناعي في مصر ومدى تأثير التغيرات في التنمية الاقتصادية

المبحث الأول

العناقيد الصناعية: نشأتها وتطورها ومفاهيمها وخصائصها

أولا: مفهوم العناقيد الصناعية:

تعرف العناقيد الصناعية بانها "تجمع يضم مجموعة من الشركات التي تجمع بينها عوامل مشتركة كاستعمال تكنولوجيا متشابهة أو الاشتراك في القنوات التسويقية ذاتها أو الاستقاء من وسط عمالة مشتركة أو حتى الارتباط بعلاقات أمامية وخلفية فيما بينها ويضم هذا التجمع كذلك مجموعة من المؤسّسات المترابطة والداعمة له، والتي يُعدّ وجودها ضرورة لتعزيز تنافسية اعضاء التجمع"[(1)].

ومن أجل تحديد مفهوم العناقيد الصناعية بشكل أكثر وضوحاً، وجب توضيح مفهوم كل من الصناعة وقطاع الصناعة، فالصناعة هي "مجموعة من المؤسّسات تنتج منتجات مماثلة أو تقوم بتقديم خدمات مماثلة"[(2)]. أمّا العناقيد الصناعية فهي "مجموعة من الصناعات المتقاربة او المتشابهة التي تهدف تحقيق مزايا معينة من خلال الخصائص

1) محمد راتول وصليحة فلاق " العناقيد الصناعية كآلية لمواجهة التحديات المؤسّسات الصغيرة والمتوسّطة "ورقة بحث مقدمة إلى الملتقى الوطني حول "دور التجمعات والعناقيد الصناعية في تنمية المؤسّسات الصغيرة والمتوسّطة وفي دعم تنافسيتها محلياً ودولياً"، كلية العلوم الاقتصادية والتجارب وعلوم التسيير، جامعة قالمة، أيام 29،30 ماي 2013، ص 4.

2) Rachel v. smith : industry cluster analysis : inspiring a common strategy for development central Pennsylvania workforce development corporation Lewisburg, pa , 2009 , p.2.

المشتركة"[1]. وعليه فإنّ العناقيد الصناعية تختلف عن الصناعة والقطاع الصناعي في المفهوم في أنّ العناقيد الصناعية تمثل سلسلة القيمة الكاملة من الصناعات المحددة ابتداءً من الموردين وانتهاءً بالمنتجات النهائية بما في ذلك دعم الخدمات والبنية التحتية المتخصصة، وبذلك فالعناقيد الصناعية تمثل تركيزاً جغرافياً مترابطاً من خلال تدفق السلع والخدمات، مما يجعلها اقوى من ربطها ببقية قطاعات الاقتصاد، كما أنها تشمل العمالة المنخفضة وعالية القيمة على حدٍّ سواء[2].

ثانياً: خصائص العناقيد الصناعية:

من بين جملة من الخصائص التي تتسم بها العناقيد الصناعية نذكر ما يلي:

1- قدرة العناقيد الصناعية على إيجاد موردين محليين لمدخلات الإنتاج، وبتكاليف أقل نسبياً من تكاليف استيرادها، ما ينعكس بصورة إيجابية على قدرة الصناعة التنافسية في الأسواق المحلية والعالمية، فكلما كان اتجاه الصناعات المدعمة والمرتبطة نحو انتاج بعض الأجزاء المحددة والمتخصصة من مدخلات الإنتاج، كان لها دور أكبر في مساعدة الصناعة الرئيسة على التطور والمنافسة محلياً وعالمياً، ومثالٌ على ذلك، صناعة الأحذية الإيطالية، فهناك الكثير من الصناعات تدعم هذه الصناعة وترتبط بها بصورة مباشرة، ما ساعد على خلق عنقود صناعي قادر على المنافسة والتميز عالميا.
2- تجمع جغرافي لشركات تربطها علاقات في سلة القيمة المضافة، مبنية على أساس تبادل الخبرات والسلع والموارد البشرية، أيضا شبكة من المؤسّسات والمعاهد العامة والخاصة، ويُعد وجودها من العوامل المهمة المساعدة في تعزيز التنافسية بين أعضاء سلسلة العنقود. والترابط الحاصل في العناقيد الصناعية يمكن تقسيمه إلى ترابطات رأسية أفقية، وهي عبارة عن علاقات تتَمّ ما بين مؤسسات تكون في المرحلة الإنتاجية نفسها، والترابطات الأخرى، وترابطات رأسية امامية وخلفية[3].
3- وجود قنوات نشطة وفعّالة للمعاملات والاتصالات بين مؤسسات العناقيد الصناعية في ظل بنية تشاركية وتخصصية متينة، سواء أكان لأسواق العمل أم الخدمات، تقوم على التشارك في الفرص والمخاطر لتي قد تواجه العنقود الصناعي.[4]
4- التركيز الجغرافي للعناقيد الصناعية يختلف من عنقود لأخر، فيمكن أن يحدث على مستوى المدينة الواحدة أو في مجموعة مدن أو دولة بأكملها، وعلى ضوء التطور الهائل في وسائل النقل وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، يمكن ان تشمل العناقيد مجموعة من الدول المجاورة.

ثالثاً: أهمّية العناقيد الصناعية:

تظهر أهمّية العناقيد الصناعية من خلال ما تقدمه هذه العناقيد من مزايا وفوائد تؤكد دورها في النهوض بالاقتصاد الوطني ودعمه، ويمكن توضيحها بالآتي[1]:

---

1) Rachel & smith : op,cit,p.2.

2) association of government : what are industrial cluster , san diego , 2011 , p.2 .

3) زايري بلقاسم: العناقيد الصناعية كاستراتيجية لتطوير المؤسّسات الصغيرة والمتوسّطة في الجزائر، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 74، 2007، ص173-174.

4) Timothy F. Slipper : clustering occupants, Indiana Business Review, 2014, p8.

1- **تدعم إقامة الاقتصادات وتحفزها (اقتصاديات الموقع)**: إذْ يؤدي التركيز الصناعي إلى تحقيق وفورات كبيرة في تكاليف الشركات الموجودة داخل العنقود، ويشار إلى هذه الوفورات في التكاليف بأنها (اقتصاديات الموقع)، وتتمثل مصادر هذه الوفورات في وجود عدد من موردي المدخلات المتخصصة وخدمات الأعمال ومجموعة من المدربين بحكم التعاون المشترك بين مؤسسات العنقود ووفرة من العمالة المتخصصة، فضلا عن إمكانية نقل المعلومات ونشرها بين الأسواق المالية والمؤسّسات العنقودية.

2- **تسهم في إعادة التنظيم الصناعي**: فالانتقال من المؤسّسات الكبيرة العاملة في مجال الإنتاج الشامل إلى المؤسّسات الصغيرة يساعد في التخصص الإنتاجي، التحول في الهيكل الصناعي يعمل على زيادة المنافسة العالمية ونشوء تكنولوجيا إنتاجية جديدة ومثال على ذلك التصنيع بواسطة الحاسوب، فالعناقيد تمثل مواقع جذابة للمؤسسات الصغيرة المتخصصة القائمة على التصنيع بالحاسوب، التخصص في المنتجات واعتماد تكنولوجيات الإنتاج الجديدة هي أكثر وضوحاً وممكنة التحقيق مقارنة بباقي العناقيد الصناعية، كما إنّ التقارب بين المؤسّسات المتخصصة وبين موردي المدخلات وأسواق المنتجات يعزز تدفق السلع من خلال نظام الإنتاج.

3- **تشجع التواصل بين المؤسسات:** ويقصد بالتواصل التعاون بين المؤسّسات للإفادة من أوجه التكامل، واستغلال أسواق جديدة، ودمج الأنشطة، أو تجميع الموارد أو المعرفة، والمؤسّسات المترابطة شبكيا هي أكثر حظاً من تلك غير المرتبطة شبكيا في الاستفادة من الانخراط في التعاون وتبادل المعلومات في مجال التسويق وتطوير المنتجات ورفع المستوى التكنولوجي لمؤسسات العنقود، فضلا عن إنّ المؤسّسات الشبكية والمترابطة تكون ذات قدرة تنافسية وربحية عالية.

4- **تزيد من وتيرة الابتكار:** تشجع العناقيد على أنواع مختلفة من الابتكار في المنتجات والخدمات وباقي عمليات الابتكار، ويتَمّ هذا من خلال تحسين التعاون بين قطاع الأعمال والبحوث/ القطاع الجامعي، من أجل تسويق البحوث الأكاديمية، ومن خلال تحسين التعاون والتواصل بين المؤسسات، وذلك عن طريق تحسين نوعية المنتجات ومستوى الأداء بشكل مستمر.

5- **تساعد في بناء الثقة بين المؤسسات:** يُعدّ بناء الثقة بين مؤسسات العناقيد من الأمور الأساس في آلية عمل هذه المؤسّسات ونجاحها، ويمكن تحقيق ذلك من خلال وضع لغة مشتركة فيما بينها ومواجهة التحديات من خلال التحالفات وإنشاء الشبكات الاجتماعية والتعاون المشترك.

رابعاً: مفهوم التنمية الاقتصادية وعناصرها :

لقد تعددت التعاريف فيما يخص هذا المصطلح فمنهم من يحاول تعريفها بأنها المضمون العام للتنمية هو العمل على زيادة الدخل عن طريق توسيع وتنمية القطاعات الاقتصادية المختلفة[2] ومنهم من يحاول تعريفها بالمراحل التي يمر

---

1) يُنظر:

-David L. Barkley, Mark S. Henry: Advantages & Disadvantages of Targeting Industry Clusters, Clemson University, Clemson, South Carolina, 2001, pp.6-7.

-Mohammad Hussein Tavassoli : Exploring The Critical Success Factors of Industrial Clustering, Linkoping's University, Department of management & Engineering, 2009, pp.17-19

2) شوقي أحمد، دنيا الإسلام والتنمية الاقتصادية، الطبعة الأولى، دار الفكر العربي، بيروت، 1979، ص 16.

بها المجتمع كمرحلة المجتمع التقليدي، مرحلة التأهب، مرحلة الانطلاق، مرحلة النضوج ومرحلة الاستهلاك الواسع[1]، ويرى البعض أن التنمية الاقتصادية تعني تحقيق زيادة سريعة تراكمية ومستمرة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الوطني الحقيقي خلال مدّة زمنية معينة[2].

وتتمثل التنمية الاقتصادية في " قيام المجتمع في استعمال الموارد المادية والبشرية أفضل استعمال ممكن في ظل المعرفة الفنية السائدة وتوزيع الناتج الذي يحقق للناس حد الكفاية المتناسب مع حجم الناتج[3].

للتنمية الاقتصادية تعريفات عديدة ومختلفة كما هو الشأن بالنسبة للتخلف فليس هناك تعريف محدد لها ويعرفها ماير " بأنها عملية يزداد خلالها الدخل القومي الحقيقي خلال مدّة زمنية معينة"[4].

وتوجد عناصر عدّة أهمها:

1- خلق الإطار الملائم لعملية التنمية:

تقتضي التنمية الاقتصادية لنجاحها متطلبات في تغييرات متعددة في المجالات السياسية والاجتماعية والثقافية في المجتمع، أمّا من ناحية المجال السياسي فتتطلب التنمية قيام سلطة سياسية نابعة من الفئات الاجتماعية ذات المصلحة الأساس في التنمية الاقتصادية.

أمّا في المجال الاجتماعي والثقافي فتتطلب التنمية الاقتصادية إحداث تغييرات جوهرية في نظام التعليم القائم على مواجهة احتياجات الثورة الصناعية والتكنولوجية، كما تتطلب التنمية الاقتصادية السريعة ونجاحها وجود كفاءات إدارية تنظيمية ملائمة وذلك من أجل رفع معدّل الاستثمار.

2- التصنيع:

ينظر إلى التصنيع بأنه منطلق أساس لعملية التنمية الاقتصادية ومظهر من مظاهر قوة الدولة وعظمتها، ومجال لزيادة فرص العمل للجميع ووسيلة لاستثمار الموارد الوطنية، وأداة لمنع استغلال ثرواتها من قبل الدول الأخرى[(5)].

ولا يقف تأثير عملية التصنيع عند هذا الحد، بل يؤدي إلى توزيع الاقتصاد الوطني في الدولة المتخلفة، فقطاع الصناعة يتمتع بتأثيرات جذب قوية يمارسها على أجزاء الاقتصاد الوطني. لذا نستنتج أن التصنيع هو الوسيلة الأساسية للقضاء على الاختلالات الهيكلية السائدة في المجتمعات المتخلفة.

)1 محمد العماري، التنمية الاقتصادية والتخطيط، مطبعة دار الحياة، دمشق، 1969، ص23.

)2 حسين درويش العشري، التنمية الاقتصادية، دار النهضة العربية، بيروت، 1979، ص 63.

3) مجلة المنار الإسلامي، العدد 5، الطبعة 1988ص23.

4) ماير، التنمية الاقتصادية، الجزء الأول، ترجمة د. عبد الله صائغ، مكتبة لبنان، 1964، ص 18.

)5 محمد العماري، التنمية الاقتصادية والتخطيط، مطبعة دار الحياة، دمشق، 1969، ص 826.

3- رفع المستوى الاستثماري (التراكم الاستثماري):

تقتضي التنمية الاقتصادية توفر المواد العينية اللازمة لها، وعلى ذلك فهي بحاجة إلى رؤوس أموال لتحصل بها على هذه المواد، وقد بات من الضروري رفع مستوى الاستثمار بالبلدان المتخلفة ولاسيّما أن مستوى التصنيع منخفض بها، فقد يتطلب هذا الرفع في مستوى الاستثمار الاعتماد على الخارج في الحصول على آلات عدّة وسلع استثمارية لازمة لتحقيق خطة الاستثمار، إذْ لا يكفي الارتفاع بمستوى المدخرات المحلية لتوفير احتياجات التنمية كما إنّ ضيق السوق المحلّي يجبرنا على توسيع حجم السوق، هذا من جهة، ومن جهة أخرى لتحقيق الاستثمار المطلوب في الزراعة وقطاع رأس المال الاجتماعي، واللازمة لنجاح عملية التصنيع[1].

المبحث الثاني

تجربة العناقيد الصناعية في مصر

أولاً : تحليل الناتج المحلّي الإجمالي :

يبين الجدول (1) انخفاض معدّل النموّ الحقيقي من 5.6% إلى 3.6% خلال المدة 2019-2020، إذْ تسببت أزمة كورونا في انكماش سنوي مقداره 1.7% خلال (الربع الرابع من سنة 2020 / 2019) وارتفع النموّ في (الربع الأول والثاني من عامي 2021 – 2020)، مع رفع حظر التجوال الليلي وتخفيف إجراءات التباعد الاجتماعي، وإن ظل منخفضاً عند 0.7 % و 2% على التوالي وقد انخفضت البطالة إلى 7.2% بحلول الربع الثاني من عامي (\ 2020 2021) (بعد الارتفاع السريع بنسبة 9.6% قبل ستة اشهر)، وانعكس الانخفاض الأولي في إجمالي التوظيف في بداية أزمة كورونا، وانتعشت معدلات المشاركة في القوى العاملة والتوظيف من الانخفاض الأولي الكبير على الرغم من بقائها اقل من الإمكانات عند 43.5% و 40.4% من السكان في سن العمل القطاعات الرئيسة مثل السياحة والتصنيع[(2)]، وكما مبين في الجدول (1)

جدول (1) الناتج المحلّي الإجمالي في مصر

المؤشرات	المقياس	2019	2020	التغير ±
الناتج المحلّي الإجمالي لسنة الاساس 2010	**مليار دولار**	**302.18**	**312.97**	**10.79**
معدّل نموّ الناتج المحلّي الإجمالي	**%**	**5.56**	**3.57**	**1.99 –**
الناتج المحلّي الإجمالي للفرد لسنة الأساس 2010	**دولار**	**3,010.2**	**3,558.3**	**48.1**
الناتج المحلّي الإجمالي بالأسعار الجارية	**مليار دولار**	**303.08**	**363.07**	**60.00**

المصدر: عمل الباحث بالاعتماد على بيانات البنك الدولي.

)1 عمرو محي الدين، التنمية والتخطيط الاقتصادي، دار النهضة العربية، بيروت، 1976، ص237.

)2 البنك الدولي: www.albankaldawli.org .

الصناعة: في إطار الجهود المستمرة التي يبذلها القطاع الصناعي لدعم قاعدة الصناعات المصرية ودفع المنتج الصناعي المصري ليحتل مكانة مناسبة في الأسواق الخارجية، تمت زيادة الطاقة الإنتاجية في عدد من الصناعات الأساس بنسبة 25% منذ منتصف تسعينيات القرن الماضي، وحتى الانتفاضة الشعبية في يناير 2011، كما نجحت الصناعة المصرية في دخول مجالات جديدة مثل الصناعات التكنولوجية المتقدمة وصناعة البرمجيات الإلكترونية الدقيقة[1].

ويرتكز البنيان الصناعي في مصر على سبع صناعات تشكل أكثر من 80% من المؤسّسات الصناعية، وتتركز أضخم ثلاثة أنشطة صناعية في صناعة النسيج والمواد الغذائية والمشروبات وصناعة الأثاث، يليها الصناعات التعدينية والصناعات الكيميائية والمعادن الأساسية. بلغ عدد المدن والمناطق الصناعية الإجمالي 93 منطقة ومدينة في مصر، وفق إحصائية لوزارة التجارة والصناعة نهاية عام 2020، كما بلغ العدد الإجمالي المتراكم للمنشآت المقامة بهذه المدن والمناطق 15.621 منشأة. وتبلغ مساهمة 15 منطقة صناعية بـ 82.83 % من العدد الإجمالي المتراكم للمنشآت العاملة بالمدن والمناطق الصناعية، منها مدينة 6 أكتوبر التي تأتي بالمرتبة الأولى بـ 2.021 منشأة، وبأهمّية نسبية 19.03% من أجمالي عدد المنشآت، تليها مدينة العبور الصناعية (2.007) منشأة، ثم مدينة العاشر من رمضان (1.509) منشأة، القاهرة الجديدة (640) منشأة، مدينة بدر (518) منشأة بأهمّية نسبية 18.90%، 14.21%، 6.03%، 4.88% على التوالي، من الإجمالي التراكمي لعدد المنشآت العاملة بالمدن والمناطق الصناعية حتى نهاية عام 2020. أمّا حول اتجاهات الصناعات التحويلية في مصر[2].

وحقق القطاع الصناعي مؤشرات أداء إيجابية خلال العام 2019/2020 على الرغم من جائحة كورونا، إذْ بلغ معدّل النموّ الصناعي 6.3% فيما بلغت نسبة مساهمة الناتج الصناعي حوالي 17.1% في الناتج المحلّي الإجمالي. ويستوعب القطاع الصناعي في مصر نحو 28.2% من إجمالي القوى العاملة في مصر بيد أن قطاع الصناعة يمثل قاطرة النموّ الاقتصادي في مصر، فقد اصبح النهوض بقطاع الصناعة الوطنية نهجاً استراتيجياً للدولة وأولوية متقدمة في خطط التنمية الاقتصادية المستدامة، إذْ تَمّ العمل على وضع منهجية متكاملة وتنفيذ عدد من المبادرات للارتقاء بهذا القطاع وتحديثه وتعميق التصنيع المحلّي من خلال التوسع في إقامة التجمعات الصناعية وتوفير مستلزمات الإنتاج، وتقديم تيسيرات غير مسبوقة لتشجيع المستثمرين على الاستثمار في هذا القطاع الذي يرتبط بعلاقات تشابكية مع العديد من القطاعات الإنتاجية والخدمية، فضلاً عن رفع القدرة التنافسية للمنتج المصري سواء أكان في الأسواق الداخلية أم العالمية .

ويشار هنا إلى إنّ قطاع الصناعة التحويلية كان قد حقق معدّل نموّ إيجابي خلال العام 2020 \ 2019م بلغ 1.4% وان كان أقل مما حققه في العام المالي السابق له والذي سجل 2.8% ولكن ظل إيجابياً على الرغم من الجائحة. وكما مبين في الجدول (2).

1) البنك الدولي: www.albankaldawli.org.

2) البنك الدولي: www.albankaldawli.org.

الجدول (2) مؤشرات الصناعة (سنة مالية)

المؤشّرات	المقياس	2018 / 2019	2019 / 2020	التغير
قيمة الناتج الصناعي	**مليار دولار**	**54.30**	**60.40**	**6.1**
نسبة مساهمة الصناعة في الناتج المحلّي الإجمالي	**%**	**16.40**	**17.10**	**0.7**
نسبة العاملين في الصناعة إلى مجموع القوى العاملة	**%**	**28.2**	**28.2**	

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات: وزارة الصناعة والتجارة.

التجارة الخارجية: وفقاً لتقرير البنك المركزي المصري فقد شهدت معاملات الاقتصاد المصري مع العالم الخارجي خلال السنة المالية 2020 \ 2019 م عجزاً في الميزان التجاري بنحو 36.5 مليار دولار أمريكي منخفضاً بنحو 1.5 مليار دولار عن مستوى العجز الناتج خلال العام المالي 2019\2018 غير أن المعاملات مع العالم الخارجي سجلت عجزاً كلياً في ميزان المدفوعات بلغ نحو 8.6 مليار دولار. و شهد الحساب الجاري شبه استقرار في مستوى العجز خلال العام 2020 \2019 (والذي شهد النصف الثاني منه تداعيات جائحة كورونا 9 ليصل إلى نحو 11.2 مليار دولار، بارتفاع طفيف عن مستوى العجز المحقق خلال عام 2019 \ 2018 م الذي سجل نموّ بلغ 10.9 مليار دولار، وقد جاءت تلك النتيجة خلافاً للتوقعات التي أجمعت على حدوث صدمة قوية لحساب المعاملات الجارية في أغلب دول العالم وليس فقط في مصر ، إلا أن التحسن الملحوظ في الميزان التجاري غير البترولي وارتفاع التحويلات الجارية بدون مقابل قد أسهم في تخفيض حدة هذه الصدمة على الاقتصاد المصري.

وشهدت السنة المالية 2020\ 2019 انخفاض حصيلة الصادرات البترولية بمعدّل 26.6 % لتقتصر على 8.5 مليار دولار مقابل 11.6 تقريباً للعام 2019\2018 فيما ارتفعت حصيلة الصادرات السلعية غير البترولية بمعدّل 5.7 % لتصل نحو 7.9 مليار دولار، واستحوذ القطاع الخاص على النسبة الأكبر من حصيلة الصادرات في السنة المالية 2020\2019، إذْ بلغت نسبة مساهمته 68.9% فيما اقتصرت نسبة مساهمة القطاع العام على 16.8%، والقطاع الاستثماري على 14.3% وبالمقابل انخفضت المدفوعات عن الواردات السلعية بمعدّل 5.5% لتقتصر على 62.8% مليار دولار بسبب انخفاض كل من الواردات البترولية بنحو 2.6 مليار والواردات غير البترولية بنحو مليار دولار. وفي شهر يونيو عام 2021 سجل الميزان التجاري المصري عجزاً قدره 2.9 مليار دولار مقارنة مع عجز قدره 2.9 في الشهر السابق له. وكما مبين في الجدول (3)

الجدول (3) مؤشرات التجارة الخارجية (سنة مالية)

المؤشرات	2018 \ 2019	2019 \ 2020	التغير ±
الصادرات السلعية (مليار دولار)	28.495	26.376	2.119 –
المستوردات السلعية (مليار دولار)	66.529	62.841	3.88 –
العجز في الميزان التجاري (مليار دولار)	38.034	36.455	1.579 –
نسبة تغطية الصادرات السلعية للمستوردات السلعية (%)	42.8	42.0	0.8 –
عجز الميزان التجاري إلى القيمة الحالية للناتج المحلّي الإجمالي (%)	12.6	10.1	2.5 –

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات البنك المركزي المصري.

المبحث الثالث

دور العناقيد الصناعية في عملية التنمية الاقتصادية في مصر

أولاً: المشروعات الصغيرة والمتوسّطة ودور العناقيد الصناعية في تنميتها في مصر

يحتل قطاع الصناعات الصغيرة والمتوسّطة الحجم دوراً مهمّاً في اقتصاديات الدول كافة المتقدمة منها، والنامية على حد سواء، وتُعدّ هذه المشروعات المحرك الأساس في تفعيل استراتيجيات التنمية من خلال زيادة فرص التوظيف ومواجهة الفقر والبطالة وإعادة توزيع الدخل وزيادته، إنّ قطاع الصناعات الصغيرة والمتوسّطة هو الأداة الأكثر فعالية في إعادة الهيكلة والانتقال إلى السوق المنتوج كما إنها تشكل القوة الرئيسية لتنمية قطاع خاص قوي ومستدام. وهي توفر فرص عمل لملايين العاملين، ويتميز عملها بأنّه موجه مباشرة إلى المستهلك، كما يتميز بالقدرة على الابتكار والإبداع فضلاً عن القدرة على المبادرة. إن نسبة إسهام المشروعات الصغيرة والمتوسّطة على مستوى العالم تتفاوت بين اقتصاديات وأخرى، فهي تشكل نسبة لا تقل عن 90% في الاتحاد الأوربي من حيث عدد المنشآت، كما توظف نسبة لا تقل عن 70% من عدد العمالة، في حين في مصر وكمثال عن الدول النامية ترتفع هذه النسبة إلى 99% من عدد المؤسّسات و77% من حيث عدد العمالة [1]. وتُعدّ المشروعات الصغيرة ولاسيّما في مصر، اسرع المشروعات ظهوراً

1) معهد التخطيط القومي، دور العناقيد الصناعية في تنمية القدرة التنافسية لصناعة الاثاث في مصر بالتطبيق على محافظة (مياط)، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية (معهد التخطيط القومي)، جمهورية مصر العربية رقم (301) فبراير 2019، ص65.

كما هي أيضا أسرعها من حيث الفشل والاختفاء، وبحسب الصندوق الاجتماعي للتنمية المعني بدعم المشروعات الصغيرة في مصر، أن نسبة لا تقل عن 55% من هذه المشروعات تتعرض للفشل ثُمّ للإغلاق[1]. بل إنّ نسبة نجاح المشروعات الصغيرة في مصر لا تتجاوز 20% ويرجع السبب في ذلك إلى مشاكل التمويل والتسويق، أو مشاكل في العمالة المدربة، أو مشاكل في التكنولوجيا المستعملة.

ولتوضيح مفهوم المشروعات الصغيرة والمتوسّطة وما يقصد به أو تعريفه بدقة، إذْ يصع ذلك بسبب اختلاف المعايير والأسس والمقاييس التي يتَمّ من خلالها تصنيف المشروعات في كل دولة أو حتى اكثر من جهة داخل الدولة وبناءً على عدد العاملين وحجم المبيعات وحجم الأصول ونوعية التقنية المستخدمة، ومن أهم التعريفات في هذا المجال نورد :

- الأمم المتحدة : المشروعات الصغيرة هي التي توظف ما بين 10 – 19 عامل ، و المتوسّطة ما بين 20–99 عاملاً والكبيرة بها اكثر من 100 عامل [2] .
- اللجنة الأوربية : المشروعات الصغيرة هي التي توظف ما بين 1 – 9 عمال ، والمتوسّطة توظف ما بين 10–49 عاملاً ، والكبيرة توظف ما بين 50 – 249 عاملاً [3].
- اتحاد بلدان جنوب شرق آسيا : من 1 – 10 عمالاً مؤسسة حرفية ، من 10 – 49 عاملاً مؤسسة صغيرة ، من 49 – 99 عاملاً مؤسسة متوسطة ، أكثر من 100 عامل مؤسسة كبيرة [4] .
- مصر : تُعدّ المؤسسة الصغيرة والمتوسّطة هي التي توظف اقل من 200 عامل ولا تتعدى قيمة أصولها الثابتة 5 مليون جنيه مصري [5] .
- بنك التنمية الصناعية : المشروعات الصغيرة هي التي لا تزيد التكلفة الاستثمارية لها بعد استبعاد تكلفة الأرض والمباني عن 1،1 مليون جنيه مصري [6] .
- اتحاد الصناعات المصرية : المشروعات الصغيرة هي التي تبلغ استثماراتها الكلية 550 الف جنيه ، ولا تستخدم اكثر من 100 عامل [7] .

1) المصدر نفسه، ص65.

2) شوقي جباري وبوديار زهيه، تعزيز القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسّطة من خلال استراتيجية العناقيد الصناعية، قراءات في التجربة الإيطالية، الملتقى الدولي الرابع حول المنافسة والاستراتيجيات التنافسية للمؤسسات الصناعية في الدول العربية، 2008.

3) المصدر نفسه، بدون ترقيم .

4) عثمان لخلف، دور ومكانة المؤسّسات الصغيرة والمتوسّطة في التنمية الاقتصادية –حالة الجزائر– رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، كلية علوم الاقتصاد والتسيير، 1994 – 1995، ص 14 .

5) محمد كمال خليل الحمراوي: اقتصاديات الائتمان المصرفي، (الإسكندرية، دار المعارف، 2000)، ص: 393.

6) احمد السيد كردي، المشاكل التي تواجه المشروعات الصغيرة، مدونة التنمية البشرية والتطوير الإداري، 2011/7/25.

7) المصدر نفسه .

الأهمّية الاقتصادية الاجتماعية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة: لقد أظهرت التطبيقات العلمية للصناعات الصغيرة والمتوسّطة أن الحاجة تقتضي وجود مثل هذه الصناعات بغض النظر عن نسبة ومراحل التطور والتقدم الاقتصادي والاجتماعي. في المجتمع لاسيّما في الدول النامية ولأسباب عديدة منها[1]:

- نقص الخبرات الفنية المتخصصة فضلاً عن ندرة الموارد الرأسمالية اللازمة لإقامة مشروعات كبيرة على أسس اقتصادية وفنية متقدمة .
- ضيق نطاق السوق المحلية بسبب انخفاض القدرة الشرائية للأفراد الناجمة عن انخفاض نصيب الفرد من الدخل القومي .
- المساهمة في الحد من البطالة من خلال توفير فرص عمل بشكل مستمر وبتكلفة منخفضة نسبياً.
- المساهمة في زيادة الادخار والاستثمارات من خلال تعبئة رؤوس أموال الأفراد والجمعيات غير الحكومية .
- الاعتماد على الموارد المحلية ومخرجات المشروعات الكبيرة مما يسهم في الحد من هدر تلك الموارد وتقليل الاستيراد .
- بالنظر لصغر حجمها فإن بإمكانها التوغل إلى القرى والمناطق الريفية والحد من هجرة السكان إلى المدن الكبيرة .
- تنمية وحماية الصناعات التقليدية والتي تحظى بقبول شديد لدى العديد من شعوب العالم.
- مصدر هام لتزويد الصناعات الكبيرة بالعديد من احتياجاتها .

وفي دراسة تطبيقية عن دور الصناعات الصغيرة في التنمية المستدامة بالتطبيق على محافظة الإسماعيلية في مصر، عام 2006 أوضح (Hefnawy) بأن حوالي 23% من المشروعات الصغيرة بمحافظة الإسماعيلية تعاني من مشكلة تسويق منتجاتها، في حين 13% تعاني من مشكلة في تمويل المشروع، كما أن 3% من هذه المشروعات تعاني من نقص العمالة المدربة، في حين أن 1% فقط من المشروعات الصغيرة تعاني من مشكلات مرتبطة بالإنتاج. أمّا المشروعات الصغيرة التي تعاني من مشاكل حركية (تسويق+ تمويل، تمويل+ تسويق+ إنتاج، تسويق+ تمويل+ عمالة) فقد بلغت نسبتها 18% من إجمالي عدد المشروعات الصغيرة بالمحافظة، 42% فقط لم تشتكِ من وجود أي مشكلات تواجه المشروع[2]. ويوضح الشكل رقم (1) توزيع النسب المئوية للمشكلات التي تواجه المشروعات الصغيرة بمحافظة الإسماعيلية.

1) صالح صالحي، أساليب تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسّطة في الاقتصاد الجزائري، مجلة العلوم الاقتصادية، جامعة فرحان عباس – الجزائر ، العدد الثالث ، 2004 .

2) Hefnawy Abdulla, the rule of small manufacturing enterprises (SMEs) in sustainable regional development, ismailia, governorate as a case study in Egypt, Tu Dresden, Germany, 2006.

الشكل (1) توزيع النسب المئوية للمشكلات التي تواجه الصناعات الصغيرة في محافظة الإسماعيلية 2006

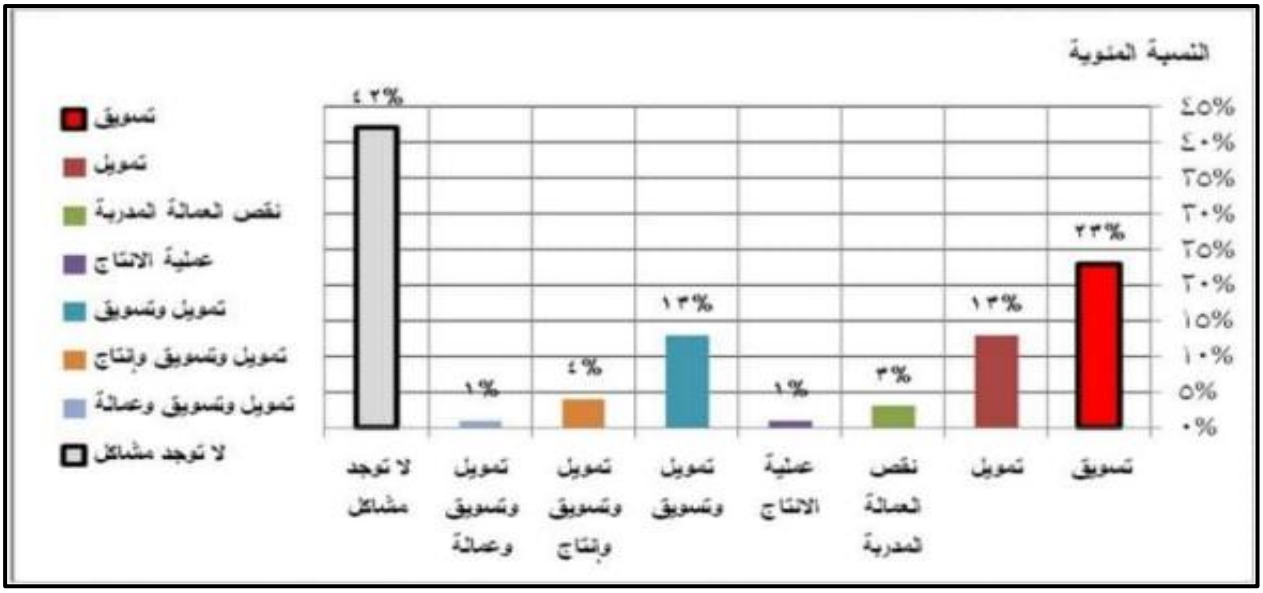

Source: Hefnawy Abdulla, the rule of small manufacturing enterprises (SMEs) in sustainable regional development, ismailia, governorate as a case study in Egypt, TU Dresden, Germany, 2006.

يبدأ هذا المشروع في تقليد أو محاكاة مشروعات أخرى يرى أنها ناجحة في نطاق السوق نفسه الخاص بهذه المشروعات ، ومن ثم يستعمل المشروع الوسائل التقليدية للإنتاج والعمالة التقليدية، ومن ثم يبدأ المشروع في إنتاج منتجات غير ملائمة للسوق في معظم الحالات، وبعدها يواجه المشروع صعوبة في تسويق منتجاته هذه، ومِنْ ثَمّ يجد صعوبة حتى في استرداد رأس المال الذي انفقه في هذه المنتجات، فيحول المشروع بعد ذلك إلى نظام الإنتاج بحسب الطلب، وهذا يعني بالضرورة عدم قدرته على الاحتفاظ بالعمالة الماهرة لديه، التي تبحث هي الأخرى عن مشروع آخر له دور دائم الإنتاج، فيحتفظ المشروع بالعمالة غير الماهرة فقط التي يكون إنتاجها اقل جودة فيبدأ المشروع بفقدان ثقة الزبائن شيئاً فشيئاً، ليتحول المشروع بعد ذلك إلى مرحلة إغلاق جزئي.

ثانياً: العناقيد الصناعية في تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسّطة في مصر

إن وجود العناقيد الصناعية أساساً من أجل دعم المشروعات الصغيرة والمتوسّطة في أسواقها المحلية والعالمية، وزيادة فرص التخصص وتقسيم العمل وتقليل نفقات التبادل أثناء المراحل الإنتاجية، وثم تقليل تكاليف الإنتاج ورفع مزايا التنافسية بين المنتجات وتحسين فرص التصدير مما ينعكس على كامل الاقتصاد.

إنّ استراتيجية العناقيد الصناعية تبدو الحل الأمثل للمشاكل والتحديات والمعوقات التي تواجهها المشروعات الصغيرة والمتوسّطة منذ نشأتها ولحين بلوغها مراحل الإنتاج والتطوير ويمكن تلخيص الدور البارز لعمل العناقيد الصناعية في دعم وتنمية المشاريع الصغيرة والمتوسّطة وكما يلي :

- قدرة العناقيد الصناعية على تفعيل الترابط والتشابك الاقتصادي للدول والحد من مخاطر العولمة والمنافسة مع المنتجات المستوردة، وتُعدّ سبيلاً لدمج الصناعة في الاقتصاد العالمي من خلال زيادة تنافسيتها.

- دور العناقيد الصناعية من خلال ما تتميز به من مزايا استاتيكية ومزايا ديناميكية تعمل على رفع معدلات النموّ والقدرة التنافسية ، فتعمل المزايا الاستاتيكية على خفض نفقات التبادل في مراحل الإنتاج والتكامل الرأسي للإنتاج وتحقيق درجة عالية من التخصص وتقسيم العمل وتوفير الأيدي العاملة الماهرة من خلال تعاون المشروعات وتركيز الخبرات الفنية والحصول على مزايا الحجم الكبير، في حين تعمل المزايا الديناميكية على تحقيق التعلم على مستوى العنقود والتنوع الضمني بين الإبداع وتدفق المعرفة وتعاون المشروعات في مجال الأبحاث .
- دور العناقيد الصناعية من خلال سمتها الأساس والتي تتمثل بكونها جمعاً جغرافياً لمشروعات تربطها علاقات في سلسلة القيمة المضافة وعلاقات رابطة رأسية (أمامية وخلفية) وعلاقات أفقية مبنية على تبادل السلع والخبرات والموارد البشرية ، وتوفر خلفية اجتماعية وسلوكية تدعم الترابط بين المشروعات وشبكة من المؤسّسات والمعاهد العامة والخاصة التي تساعد الكيانات الاقتصادية المختلفة [1].

ثالثاً : العناقيد الصناعية وصناعة الأثاث بمدينة دمياط :

صناعة الأثاث من اكثر الصناعات الهامة العريقة في مصر وبمستوى حرفي مرتفع وتكاليف عمالة منخفضة نسبياً للعمالة الماهرة، كما يتميز موقع مصر الجغرافي بسهولة الوصول إلى الأسواق الرئيسة، وعلى الرغم من أهمّية صناعة الأثاث إلا أن نسبة مساهمتها في الناتج المحلّي الإجمالي ما زالت متواضعة، (1.2%) من إجمالي ناتج الصناعات التحويلية، ويمثل إنتاجها (5.5%) من إجمالي إنتاج الصناعات التحويلية في عام 2018 ، وتضم حوالي (2.2 %) من إجمالي العمالة في الصناعات التحويلية يعملون في (8%) من منشآت الصناعات التحويلية في العام نفسه، ومن هنا تظهر الحاجة إلى تنظيم المنظومة الصناعية وتطويرها من مصانع وورش وعمالة والاهتمام بالصناعات المغذية وذلك لتعميق صناعة الأثاث، فضلاً عن تطوير المدخلات جميعها للعمل على زيادة القيمة التنافسية للمنتج المصري أمام نظيره الأجنبي، وزيادة حصة مصر من إجمالي صناعة الأثاث عالمياً[2]. تتميز صناعة الأثاث المصري بتعدد المنتجات من حيث الأنواع والأحجام والطراز، والقدرة على تلبية احتياجات الأسواق الدولية بداية من المشاريع العملاقة حتى تجار التجزئة وأصحاب المعارض طبقاً لطلب الزبون. وتمر صناعة الأثاث بالعديد من مراحل الإنتاج بدأً من تقطيع الأخشاب والنجارة ولصق القشرة والحفر والدهان والتلميع والتجنيد والتجميع فضلاً عن أنها تنطوي على صناعات داعمة وعلى سبيل المثال: صناعة الزجاج والرخام والإكسسوارات المعدنية وغيرها، وتمر سلسلة القيمة لصناعة الأثاث بست مراحل أساس.

---

1) ينظر إلى :

- عايد محمود احمد جاد : أستاذ باحث مساعد ، المركز القومي لبحوث الإسكان والبناء .
- عبد الله عبد الشافي منصور حفتاوي : مدرس كلية التخطيط الإقليمي والعمراني ، جامعة القاهرة .
- دور العناقيد الصناعية في تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسّطة / مجلة القطاع الهندسي لجامعة الأزهر.

http://www.Masress.com/misre.lgadida/8739.

2) منظمة العمل الدولية، مهارات التجارة والتنوع الاقتصادي في مصر حالة صناعة الأثاث، يناير، 2016، ص6.

الشكل (2) مراحل انتاج صناعة الأثاث في مصر

■ النقل ■ خدمات ما بعد البيع	■ التسويق ■ التوزيع والمبيعات (تجار الجملة، تجار التجزئة، تعاقدات المشتركين، والمعارضين)	■ خدمات القيمة المضافة ■ التغليف	■ التصنيع ■ التقطيع والنجارة ■ الحفر ■ لصق القشرة (ماركزي) ■ التضطيب (الدهان والتلميع) ■ التنجيد ■ التجميع ■ الفحص والاختبار	■ شراء ■ لوجستيات الواردات

المصدر: منظمة العمل الدولية، مهارات التجارة والتنوع الاقتصادي في مصر حالة صناعة الأثاث، يناير، 2016، ص6.

ويعد نموذج مدينة الأثاث بدمياط أحد نماذج العناقيد الصناعية المهمة التي هدفت وتهدف الدولة في مصر إلى تطويرها ، ويرجع ذلك إلى توافر المقومات المختلفة لإقامة منطقة صناعية متخصصة للأثاث في دمياط[1]، إذْ تميزت في تلك الصناعة فأصبحت تنتج ما يقرب من ثلثي الأثاث الخشبي في مصر، وتُعدّ مدينة دمياط منطقة صناعية متكاملة، ويتواجد في المدينة ذاتها مصانع لإنتاج كافة أنواع الأخشاب المستعملة في الأثاث وكذلك كافة الاكسسوارات والدهانات المرتبطة بصناعة الأثاث، ويعمل في المدينة ما يقرب من مائة الف عامل سواء أكانوا في المهن الصناعية أم التجارية من تسويق وبيع وخدمات أخرى، والمصانع الكبرى التي تعمل بدمياط، يوجد اكثر من 73 الف ورشة صغيرة ومتوسطة، و20 مصنعاً كبيراً، ونحو 500 الف عامل، وتنتج نحو 8% من الأثاث على مستوى الجمهورية وتستهلك نحو 70% من الأخشاب المستوردة، ويمكن التأكيد على أن صناعة الأثاث في محافظة دمياط يعتمد بدرجة كبيرة على الوحدات الإنتاجية الصغيرة المتكاملة. ومن الجدير بالذكر أن 80 % من صادرات صناعة الأثاث المنتجة بمدينة دمياط ناتجة عن ورش صغيرة، في حين ثاني بقية الصادرات (20%) من إنتاج المصانع الكبيرة والمتوسطة، كما نظام التعليم في دمياط برمج التدريب على المراحل المختلفة لصناعة الأثاث ضمن المراحل التعليمية المختلفة حتى يَتَمّ إخراج طالب متوافق مع متطلبات العمل المحلي، ونتج عن ذلك القضاء التام على البطالة على مستوى المحافظة.

1) الموقع الرسمي لمحافظة دمياط، المصدر نفسه، ص 65 ، Demietta fc.com .

وتَمّ تأسيس شركة مدينة دمياط للأثاث لإدارة المشروع برأس مال مرخص يبلغ 5 مليارات جنيه مصري ورأس مال مصدر قيمته 521 مليون و 325 الف جنيه بنسبة مساهمة مصرية 100% بهدف إنشاء مدينة صناعية حرفية متكاملة للأثاث بدمياط . كما تَمّ تحديد الجهات المساهمة في الشركة الجديدة وكما يأتي : شركة مدينة دمياط للأثاث تبلغ حصتها 40 % من اسهم الشركة العينية (قيمة ارض المشروع)، بنك الاستثمار القومي بنسبة 40%، الهيئة العامة لتنفيذ المشروعات الصناعية والتعدينية بنسبة 5% نقدي ، شركة أيادي مصر للتطوير الصناعي بنسبة 15% نقدي ، شركة (In Capital) الذراع الاستثماري لبنك الاستثمار القومي – المستشار المالي للشركة. كما تَمّ توقيع بروتوكول تعاون بين شركة دمياط للأثاث، وبنك مصر بقيمة 1.5 مليار جنيه مصري لتوفير التسهيلات التمويلية اللازمة لدعم رواد الأعمال بما يوفر 40 الف فرصة عمل مباشرة و20 الف فرصة عمل غير مباشرة وحتى ظهور بوادر إنشاء مدينة جديدة للأثاث في دمياط بدأ من عام 2015 وافتتاحها في ديسمبر 2019.

وتضم رؤية مصر لصناعة الأثاث ما يأتي [(1)] :

1- أن يصبح قطاع الأثاث مساهم رئيس في تعزيز سمة الصناعات المصرية في العالم القائمة على الجودة والابتكار، إذْ تسهم صناعة الأثاث في الناتج المحلّي الإجمالي بنحو (1.2%).
2- إذْ تتضمن مدينة دمياط بوصفها مدينة لصناعة الأثاث نحو 1500 ورشة صغيرة ومتوسطة لصناعة الأثاث، ونحو 150 مصنع كبير.
3- زيادة حجم الاستثمارات في مصر إذْ أن قطاع الأثاث يعد مصر جذب للمستثمرين في مجالات الأثاث، والصناعات المكملة والمغذية له مثل الإسفنج والفوم والاكسسوارات والفراء والدهانات والأخشاب المصنعة وغيرها.
4- تحديث أساليب الصناعة، وتعميق التكنولوجيا في صناعة الأثاث للوصول لأعلى مستويات الجودة.
5- العمل على زيادة القيمة المضافة في المنتج النهائي من خلال التطوير والابتكار مع جعل التصميم مكون رئيس وعامل جذب للمنتجات المصرية في السوق العالمي، إذْ تسهم بنسبة (2.1%) من نسبة صادرات الكلية لمصر.
6- المساهمة في توظيف القوة العاملة في مصر إذْ يعمل نحو (70%) من قوة العمل بالمحافظة بصناعة الأثاث.

ولتحقيق هذه الرؤية تَمّ تأسيس شركة مدينة دمياط للأثاث وبالمواصفات التي ذكرناها سابقاً، وتستهدف الشركة تحويل مدينة دمياط إلى مدينة متكاملة ومتخصصة في صناعة الأثاث من خلال تطوير تلك الصناعة والنهوض ، وفقاً لأحدث التطورات العالمية ، لاسيّما ما يتعلق بالتصميمات وتطوير خطوط الإنتاج ، وكذا خلق فرص تصديرية لها بما يؤهلها للمنافسة إقليمياً ودولياً ، إلى جانب توفير المزيد من فرص العمل ، وتُعدّ مدينة دمياط للأثاث أحد أهم المشاريع القومية لمصر وهي مدينة مكملة لمدينة دمياط القديمة والتي تشتهر بصناعة الأثاث، يفصلها عن قلب مدينة دمياط 20 دقيقة تقريباً، وبالقرب من مدخل محافظة دمياط بمنطقة تسطا، وتُعدّ المدينة نقلة نوعية لتحويل صناعة الأثاث المحلية إلى عالمية لتكون قادرة على المنافسة وتضم (1500) ورشة صغيرة ومتوسطة من 50 حتى 150 متراً، وبها حوالي (150) مصنعاً كبيراً ومكملاً إلى جانب إنشاء مركز تكنولوجيا الأثاث بدمياط لأعداد الدراسات التسويقية لمصنعي الأثاث، واختبار الأثاث قبل تصديره لدول العالم، ويتضمن المركز مؤسسة تعليمية وأكاديمية للتصميم والابتكار، وكذلك قاعات مخصصة للمعارض والتي تستهدف الترويج لمنتجات المدينة من الأثاث محلياً ودولياً بهدف إتاحة فرص لترويج

(1) موقع مدينة دمياط للأثاث ، Demietta fc.com .

الأثاث الدمياطي، وكذلك وجود فنادق ومجمع للخدمات الحكومية والإدارية ومنطقة خدمات متكاملة ومخازن ومستودعات ومؤسسات مالية ومصرفية ومستشفى ودور عيادة[1]: وكما مبين في الشكل (3).

الشكل (3) دور العناقيد الصناعية في تنمية القدرة التنافسية لصناعة الاثاث في مصر بالتطبيق على محافظة دمياط

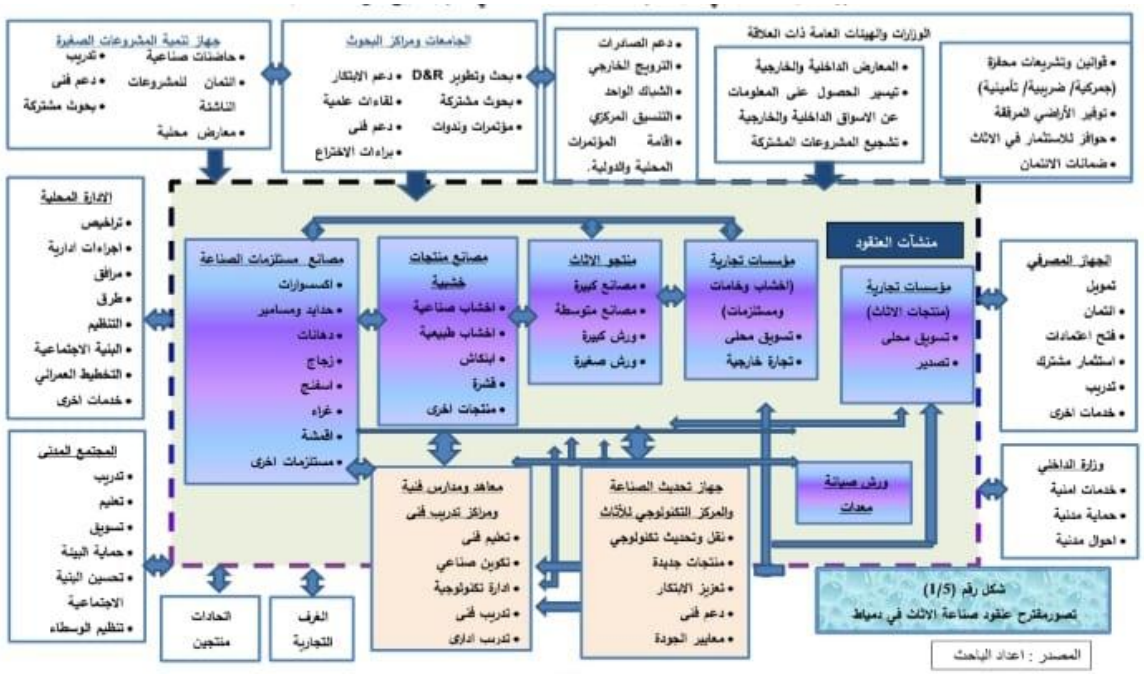

المصدر : محمد حسن توفيق، دور العناقيد الصناعية في تنمية القدرة التنافسية لصناعة الأثاث في مصر بالتطبيق على محافظة دمياط، مصدر سابق، ص 96 .

اولاً: الاستنتاجات:

يمكن ادراج أهم الاستنتاجات التي تَمّ استخلاصها من الدراسة، وهي على النحو الآتي:

1- تُعدّ العناقيد الصناعية شكلاً ناجحاً للعلاقات التشابكية بين المشروعات المختلفة، ويعتمد نجاحها على وجود ترابط قوي، وأن يعمل كل ذلك في بيئة مشجعة.
2- تؤدي العناقيد الصناعية دوراً ريادياً في النهوض بالاقتصاد الوطني وتنميته ودفع قدرته على مواجهة تحديات العولمة وتحرير التجارة والمنافسة.
3- حظيت العناقيد الصناعية باهتمام كبير في اقتصاديات العالم كافة بسبب قدرتها على تفعيل الترابط والتشابك الاقتصادي للدول والحد من مخاطر العولمة والمنافسة مع المنتجات المستوردة، وتُعدّ سبيلاً لدمج الصناعة في الاقتصاد العالمي عبر زيادة تنافسيتها.
4- ترتكز العناقيد الصناعية على التركيز الجغرافي والتخصيص والابتكار والمنافسة والتعاون هو ما يمكنها من تحقيق الميزة التنافسية المطلوبة.
5- تُعدّ تجربة مصر في تجمعات العناقيد الصناعية بأنها ترتكز على الصناعات المتوسّطة والصغيرة وانها تخلو إلى حدً ما من قطاعات الدعم التكنولوجي، لعدم وجود وحدات متصلة فيها تقوم على البحث العلمي.

(1) دور العناقيد الصناعية في تنمية القدرة التنافسية لصناعة الأثاث في مصر، مصدر سابق، ص 88 , 89 , 90.

ثانياً: التوصيات

1- ضرورة دعم الدولة لتطوير العناقيد الصناعية لما يمكن أن تحققه هذه العناقيد من تأثير على الأداء الاقتصادي للدولة من خلال توفير بنية تحتية داعمة لنموّ العناقيد الصناعية.

2- بذل المزيد من الجهود من طرف الهيئات الحكومية لتوعية رؤساء المشروعات بأهمّية العناقيد الصناعية من أجل التوعية بالفوارق بين التنافس والتعاون للوصول بالعنقود لمراحل أكثر تطوراً.

3- ضرورة تفعيل دور العناقيد الصناعية في تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسّطة من خلال الآتي:

أ- فسح المجال للقطاع الخاص لإدارة هذه الصناعة، بإشراف الحكومة لتقديم الدعم التشريعي والاستشاري والتوجيهي.

ب- فسح المجال للقطاع الخاص لإدارة وتمويل الصناعات التي تكون أغلب مدخلاتها مستوردة، والتي تؤدي إلى رفع تكاليف الوحدة المنتجة، مع تقديم الدعم اللازم من الحكومة لهذه الصناعات لمساعدة القطاع الخاص على النهوض بها.

ت- إنشاء مشروعات مشتركة جديدة يسهم فيها العاملون في العنقود من أجل تطوير نوعيات جديدة من التكنولوجيا أو من أجل التسويق المشترك أو لإنتاج مدخلات وسيطة.

ث- إنشاء حاضنات الاعمال ودعمها لما لها من دور مهم في دعم وتكوين العناقيد الصناعية.

المصادر:

1. احمد السيد كردي، المشاكل التي تواجه المشروعات الصغيرة، مدونة التنمية البشرية والتطوير الإداري، 2011/7/25.
2. دور العناقيد الصناعية في تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة، مجلة القطاع الهندسي لجامعة الأزهر.
3. زايري بلقاسم: العناقيد الصناعية كاستراتيجية لتطوير المؤسّسات الصغيرة والمتوسّطة في الجزائر، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 74، 2007.
4. شوقي جباري وبودبار زهيه، تعزيز القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسّطة من خلال استراتيجية العناقيد الصناعية، قراءات في التجربة الإيطالية، الملتقى الدولي الرابع حول المنافسة والاستراتيجيات التنافسية للمؤسسات الصناعية في الدول العربية، 2008.
5. صالح صالحي، أساليب تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسّطة في الاقتصاد الجزائري، مجلة العلوم الاقتصادية، جامعة فرحان عباس – الجزائر، العدد الثالث، 2004.
6. عايد محمود احمد جاد، أستاذ باحث مساعد ، المركز القومي لبحوث الإسكان والبناء .
7. عبد الله عبد الشافي منصور حفتاوي : مدرس كلية التخطيط الإقليمي والعمراني ، جامعة القاهرة .
8. عثمان لخلف، دور ومكانة المؤسّسات الصغيرة والمتوسّطة في التنمية الاقتصادية –حالة الجزائر– رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، كلية علوم الاقتصاد والتسيير، 1994 – 1995.

9. محمد راتول وصليحة فلاق "العناقيد الصناعية كآلية لمواجهة التحديات المؤسّسات الصغيرة والمتوسطة" الملتقى الوطني حول "دور التجمعات والعناقيد الصناعية في تنمية المؤسّسات الصغيرة والمتوسّطة وفي دعم تنافسيتها محلياً ودولياً"، كلية العلوم الاقتصادية والتجارب وعلوم التسيير، جامعة قالمة، 2013.

10. محمد كمال خليل الحمراوي: اقتصاديات الائتمان المصرفي، الإسكندرية، دار المعارف، 2000.

11. مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار : العناقيد الصناعية كاستراتيجية لتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسّطة الحجم، الاطار النظري ، مجلس الوزراء المصري ، 2003 .

12. معهد التخطيط القومي، دور العناقيد الصناعية في تنمية القدرة التنافسية لصناعة الاثاث في مصر بالتطبيق على محافظة (مياط)، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية (معهد التخطيط القومي)، جمهورية مصر العربية رقم (301) فبراير 2019.

13. منظمة العمل الدولية، مهارات التجارة والتنوع الاقتصادي في مصر حالة صناعة الأثاث، يناير، 2016.

14. الموقع الرسمي لمحافظة دمياط، Demietta fc.com .

15. Association of government : what are industrial cluster , san diego , 2011 .

16. David L. Barkley, Mark S. Henry: Advantages & Disadvantages of Targeting Industry Clusters, Clemson University, Clemson, South Carolina, 2001.

17. Hefnawy Abdulla, the rule of small manufacturing enterprises (SMEs) in sustainable regional development, ismailia, governorate as a case study in Egypt, Tu Dresden, Germany, 2006.

18. http://www.Masress.com/misre.lgadida/8739.

19. Mohammad Hussein Tavassoli : Exploring The Critical Success Factors of Industrial Clustering, Linkoping's University, Department of management & Engineering, 2009.

20. Rachel v. smith: industry cluster analysis: inspiring a common strategy for development central Pennsylvania workforce development corporation Lewisburg, pa, 2009.

21. Timothy F. Slipper: clustering occupants, Indiana Business Review, 2014.